



مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز الدراسات للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

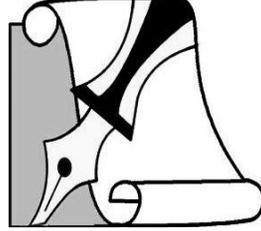
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
اللسطينية والاسراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الاستيطان

أعلن رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، عن إقامة حي استيطاني جديد في مستوطنة "دوليف" وسط الضفة الغربية المحتلة، وذلك في أعقاب "عملية العين" التفجيرية التي أسفرت عن مقتل مجندة وإصابة اثنين آخرين؛ حيث سيضم الحي الاستيطاني 300 وحدة سكنية. وقال نتنياهو: "تعمق جذورنا ونضرب أعداءنا؛ سنواصل تعزيز وتطوير الاستيطان".

وسبق تعليمات نتنياهو ببناء حي استيطاني جديد، مصادقة "مجلس التخطيط الأعلى" التابع لـ"الإدارة المدنية" للاحتلال في الضفة الغربية، خلال شهر آب الجاري، على إيداع مخطط لبناء 200 وحدة سكنية جديدة في مستوطنة "ميتساد"، وعلى سريان مخطط لبناء 100 وحدة سكنية في مستوطنة "إيبي هناحال". وتقع المستوطنتان في شرقي الكتلة الاستيطانية "غوش عتصيون" في منطقة بيت لحم.

كذلك صادق "مجلس التخطيط الأعلى" على شرعنة بناء لمؤسسة عامة في مستوطنة "غفاعوت"، وعلى شق شارع لمبان تخطط سلطات الاحتلال لبنائها في هذه المستوطنة.

وقالت حركة "سلام الآن" الإسرائيلية المناهضة للاحتلال والاستيطان إن "مجلس التخطيط الأعلى" صادق على معظم مخططات البناء التي نظر فيها؛ وأكدت الحركة أنه "في نهاية الأمر تمت المصادقة على 2304 وحدات سكنية، 88% تقع في عمق الضفة وفي مستوطنات ستضطر إسرائيل، على ما يبدو، إلى إخلائها في إطار اتفاق بين الدولتين (إسرائيل وفلسطين)".

أعلن حزب يمينا برئاسة أيليد شاكيد عن خطته لحل مشكلة الاستيطان في إسرائيل المتمثلة بغلاء الشقق السكنية. جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده الحزب في مستوطنة ألكنا في الضفة الغربية، بمشاركة مسؤولي الحزب بما في ذلك أيلت شاكيد ونفتالي بنيت ورافي بيرتس وبتسلال سموتريتش؛ ودار الحديث عن خطة سينفذها الحزب في حال فاز في

الانتخابات المقبلة وتقلد ملف وزارة الاستيطان، حيث تنص الخطة على توطين أكثر من نصف مليون مستوطن في الضفة الغربية؛ خلال خمسة أعوام؛ وبناء ما يقارب 22 ألف وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية، بدعم مالي من الحكومة من خلال صرف ميزانية خاصة بالخطة.

في ما قال الكاتب في صحيفة هآرتس: عميره هاس؛ أن المستوطنات غير القانونية والبؤر الاستيطانية غير القانونية التي تقع بين "دولب" و"تحليل" سيطرت في السنوات الثلاثين الأخيرة على نحو 15 ألف دونم من أراضي الفلسطينيين. وليس لهذا أي صلة بعملية العين؛ فبواسطة هجمات عنيفة وتخريب الممتلكات والأشجار وأوامر عسكرية وبوابات مغلقة، ثمة مواطنون إسرائيليون وجنود جيش يمنعون سكان القرى الفلسطينية الست من الوصول إلى أراضيهم؛ وإن تجمع "غوش تلمونيم"، كما تسمى هذه المنطقة الواسعة، يقسم غرب محافظة رام الله إلى عدة جيوب منفصلة عن بعضها، والسيطرة على أراضي الفلسطينيين من قبل تجمع "تلمونيم" تجعل القرى الست تفقد مصادر عيشها.

حلم دولة فلسطينية "تَبَخَّرَ" مقابل "دولة المستوطنين"

من جهته أكد، خليل تفكجي، الخبير في الاستيطان ومدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية في القدس المحتلة، أن "إسرائيل" أنهت مشروع "دولة فلسطينية" ذات سيادة، وفرضت أمر واقع يتمثل في إقامة دولة للمستوطنين في الضفة المحتلة، في مقابل تجمعات فلسطينية محاصرة من جميع النواحي يمكن السيطرة عليها بكل سهولة والتحكم بمفاصلها. وبين أن الجانب الإسرائيلي خلق دولتين في الضفة دولة فلسطينية مشوهة من جميع النواحي، ودولة للمستوطنين تتمتع بالتواصل مع "إسرائيل"، مشدداً على أن مشروع الدولتين هو إسقاط حرفي لمشروع "كيدار" (نسبة للباحث الإسرائيلي مردخاي كيدار) وهو "دولتان بدولة واحدة"، دولة المستوطنات وأخرى للتجمعات الفلسطينية التي تُعزل وتُقيّد حركة سكانها في الدخول والخروج.

وقال: "المخطط الإسرائيلي القديم الجديد هو أن لا تكون دولة بين البحر والنهر، بالنسبة لإسرائيل بكل تياراتها السياسية والفكرية فإن الدولة الفلسطينية يجب أن تقام في مكان آخر"، مضيفاً: "قضية الاستيطان، وغور الأردن، وقضية الشوارع الالتفافية، تدرج ضمن مخطط كامل وليس بعيداً عنه".

وأشار إلى أن جميع المخططات المتعلقة بالاستيطان وضعت على الطاولة بعد أن كانت في الإدراج، وبدأ تنفيذها بسبب الانتخابات الإسرائيلية والمنافسة فيها، والثاني يتمثل في الضوء الأخضر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

وأضاف: "الأحزاب اليمينية وحتى اليسارية كلهم يشتركون في رؤية واحدة وهي أنه لا يمكنهم التنازل تحت ذريعة أمنية عن أي شبر من المستوطنات أو غور الأردن وما إلى ذلك، ويعتبروا أن تلك المناطق مناطق نفوذ أمني، من الصعب التنازل عنها".

وذكر أن عدد المستوطنين ارتفع من نحو 105 آلاف مستوطن قبل أوصلو إلى أكثر من 700 ألف يجثمون الآن فوق 60% من أراضي الضفة المندرجة تحت مسمى مناطق "ج" الخاضعة لسيطرة الاحتلال ومناطق "النفوذ الإستراتيجي"، مشيراً إلى أن المشروع الإسرائيلي الآن هو توسيع المستعمرات الإسرائيلية عن طريق إقامة البنية الجديدة وعملية طرد للسكان عن طريق سحب هوياتهم وهدم بيوتهم.

وذكر أن المعركة في الضفة المحتلة والمدن المحتلة عام 1948 الآن هي (معركة الديمغرافيا)، مشيراً إلى أن ما حصل في وادي الحمص جزء من تلك السياسة التي وضعت عام 1973 ضمن مخرجات (لجنة جفيني) التي دعت إلى مواجهة الديمغرافيا الفلسطينية في مقابل جلب الإسرائيليين إلى تلك المناطق، وإقامة مشروع القدس الكبرى التي تعادل حوالي 10% من مساحة الضفة المحتلة.

وأشار إلى خطورة المخطط الاستيطاني في عام 2050 الذي يقضي بإقامة مطار في منطقة النبي داوود، ويقضي بإقامة مستوطنات كبيرة، وبنية تحتية شاملة.

وعن تصريحات نتياهو وغانتس التي تعهدوا خلالها باستمرار الاحتلال وتوسيع الاستيطان، قال: "لم أستغرب من تصريحات نتياهو وغانتس، كلهم من المؤسسة العسكرية، وهو ما يعني أن يتم استخدام الأمن من أجل أهداف سياسية (..) نتياهو قال بشكل صريح وواضح إن تاريخنا في القدس قبل أي احد آخر، وتعهد بتوسيع الاستيطان وطبقه ويطبقه بشكل واقعي، وغانتس تعهد بعدم تفكيك الاستيطان"، مضيفاً "إن سياسة جميع الأحزاب الإسرائيلية تجاه الاستيطان واحدة وهي نهب الأرض الفلسطينية وتحقيق ديمغرافيا لصالح إسرائيل، ومنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في الضفة المحتلة".

وذكر أن سبل مواجهة الاستيطان في الضفة المحتلة أصبحت صعبة على الفلسطينيين ما لم يكونوا متسلحين بالقوة والخطط والبرامج الاستراتيجية.

وأشار إلى أن أخطر ما في الموضوع أن "إسرائيل" تفرض الأمر الواقع على الفلسطينيين، لافتاً إلى أن الأمر الواقع يُأخذ بعين الاعتبار في المراحل النهائية والمفاوضات حال استئنافها، لاسيما وأن إسرائيل من الصعب عليها التنازل عن أي شبر من أي مستوطنة في الضفة المحتلة، مشدداً على أن "ما يأخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة".

"عملية العين"

ذكر تقرير إسرائيلي أن العبوة الناسفة التي استخدمت في "عملية العين"، وأسفرت عن مقتل إمجدة وإصابة آخرين، كانت تزن 3 كيلوغرامات على أقل تقدير، وتم تثبيتها تحت صخرة بزواوية تزيد من قوة انفجارها.

ولفت تقرير للقناة 12 في تلفزيون العدو، إلى أن العبوة الناسفة من نفس الطراز الذي استخدمته المقاومون واستخدموه إبان الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، ما اعتبرته القناة "يستدعي تحقيقات جادة ودراسات خاصة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية وقوات الأمن الفلسطينية".

في المقابل، اعتقلت قوات الاحتلال شابين من قرية كفر نعمة، للاشتباه بهم في الضلوع بالعملية، كما استولت على مركبة في قرية عين عريك، غرب رام الله، قالت إنها تشتبه باستخدامها في العملية.

ووصل عدد المعتقلين في الحملة التي شنها الاحتلال عقب العملية، إلى خمسة، يشتبه بأن لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة في عملية التفجير التي وقعت في الطريق المؤدية إلى عين ماء، قرب مستوطنة "دوليف" المقامة على أراضي قرية الجانية الفلسطينية غربي مدينة رام الله في الضفة الغربية المحتلة.

ووفقاً للقناة 12 فإن معظم المعتقلين ناشطون سابقون أو حاليون في حركة "حماس" أو "الجهاد الإسلامي"، وأضافت أن أحد المعتقلين من أقرباء أحد القيادات المهمة في حركة "حماس" تم الإفراج عنه في صفقة شاليط (صفقة وفاء الأحرار عام 2011).

وأضافت القناة أن الجيش كثّف نشاطه على المناطق التي ينشط فيها، وفقاً للمعلومات الاستخباراتية، عناصر من حركة حماس، ومن ضمنها القرى والبلدات المحيطة بمدينة رام الله، بالإضافة إلى مدينة الخليل ومحيطها.

وبحسب التقديرات الأمنية لأجهزة الاحتلال، فإن الخلية المزعومة التي ينسب لها الجيش تنفيذ العملية، أو أحد عناصرها على الأقل، من المنطقة المحيطة بموقع التفجير، فيما رجحت أن تكون الخلية قد انفصلت بعد التنفيذ، بحيث انتشر عناصرها في مواقع مختلفة.

وكثّف جيش الاحتلال عمليات الاقتحام والتفتيش لمناطق وقرى في غربي رام الله، وصادر تسجيلات كاميرات مراقبة من عدة محال تجارية.

العمليات في الضفة الغربية مستمرة وستزداد

وتوقع غالبية المشاركين في استطلاع للرأي أجراه مركز عكا للدراسات الإسرائيلية، استمرار العمليات الفلسطينية في الضفة الغربية من بينها عمليات الدهس والطعن وإطلاق النار؛ وقال ما نسبته 73% إن العمليات في الضفة الغربية ستتواصل وستزداد في الفترة

المقبلة، أما 27% فاعتبروا أن العمليات الحالية في الضفة ما هي إلا فترة مؤقتة وتنتهي. وتساعدت حدة العمليات مؤخراً في مناطق الضفة الغربية والقدس، رغم التشديد الذي تفرضه إسرائيل على المناطق الفلسطينية، وحملات الاعتقالات المتواصلة؛ وشهدت مدن الضفة كشف لبعض الخلايا المسلحة كانت تنوي تنفيذ عمليات كبيرة زعم جيش الإحتلال والشاباك تبعيتها لحركة حماس، وادعى أنها على تواصل مع قيادتها في غزة.

الشاباك: "هكذا نكتشف العمليات الفردية"

كشف أريك برينج رئيس لواء القدس والضفة الغربية في جهاز الأمن العام "الشاباك"، عن الطريقة التي يتم العثور فيها على الفلسطينيين منفذي العمليات الفردية؛ وقال: "إن سلسلة العمليات الأخيرة ليست خاصة في تميزها عن موجات التي سبقتها، حيث يدور الحديث مرة أخرى عن منفذي عمليات من النوع المسمى "الأفراد" أو "غير المنتمين تنظيمياً"، ممن يعملون في معظم الحالات حياً ضحايا يقعون بالصدفة ودون تخطيط مسبق". وأوضح أن جهاز "الشاباك" يشخص جيداً صورة منفذي تلك العمليات، ويعرف كيف يتصدى للتهديد المسبق والعثور على الغالبية السائدة منهم، مؤكداً أن "الشاباك" وجد سبلاً عديدة ومتنوعة للعثور على تلك الظواهر، والتكامل الخاص للاستخبارات الشخصية إلى جانب السايبر، والنشاط في الشبكات الاجتماعية، والمعرفة المتراكمة عن التقاليد، والمحيط والدين، كل ذلك رفع الشاباك إلى نتائج مثيرة للانطباع، وقلص الظاهرة إلى أعداد قليلة؛ وتابع: "الخاصية المركزية لعموم منفذي العمليات هي الإلهام من أحداث أو عمليات سابقة، والتوتر حول الحرم القدسي يعد محفزاً مركزياً لتحريك الشبان والشابات للخروج في حملات الطعن والدهس، وكان لأولئك أفكار سابقة في هذا الشأن، وهي بشكل عام: عقب مشاكل شخصية ترتبط بالحب الخائب، والمصاعب الاقتصادية، والقيمة الذاتية المتدنية، والإخفاقات، والمكانة الاجتماعية المتدنية، وغيرها؛" على حدّ زعمه. وشدد على أن نشاط كثير من الشبان في الشبكات الاجتماعية، بما في ذلك المشاركة والمشاهدة الفورية للصور، والأصوات وأشرطة لسيارة داهس أو طعن

شرطة، إلى جانب أشرطة التحريض، كلها تخلق إلهاماً لمن كانت في رأسهم نية أو فكرة مشابهة، مشيراً إلى أن هذه هي قوة الشبكة، وهذه هي القاعدة للإلهام والتأثير، فالشبكة تنتج الرغبة في الاقتداء، وتعزز الثقة لدى الشباب والشابات بأنهم بأفعال سيحظون بشرف عالم الآخرة.

مسار صفقة القرن

قال الرئيس الأميركي، على هامش قمة الدول السبع المنعقدة في فرنسا إنه لا يستبعد الإعلان عن تفاصيل "صفقة القرن"، قبيل انتخابات الكنيست الإسرائيلي التي ستجرى في 17 أيلول المقبل، وزعم ترامب أن إسرائيل ستبدو سعيدة للتوقيع على اتفاق سلام مع الفلسطينيين. ويعتقد الرئيس الأميركي أن الفلسطينيين سيرغبون في عودة التمويل الأميركي وإبرام اتفاق سلام.

ومن جهة أخرى كشف العدو عن شروطه للتعامل مع (صفقة القرن)؛ حيث رجّح "مسؤول إسرائيلي كبير" أن تقوم إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بالإعلان عن الشق السياسي للخطة خلال الفترة القريبة المقبلة، دون الإشارة إلى أن ذلك سيحدث قبل الانتخابات العامة في إسرائيل، المقررة في الـ17 أيلول المقبل، أم بعدها. فيما كشف عن الشروط التي وضعتها إسرائيل للتعامل مع الصفقة الأميركية؛ وشدد على أنه "إذا كانت خطة إدارة ترامب تحتوي على بنود تتعارض مع مصلحة إسرائيل، فإن نتيا هو سيعارضها"؛ وأن حكومة الاحتلال "أوضحت لإدارة ترامب ما هي الخطوط التي تعتبرها حمراء وترفض الاقتراب منها أو التنازل عنها، وأوضح من ضمن هذه الأمور "رفض إخلال المستوطنات والمستوطنين من الضفة الغربية المحتلة".

وأشار إلى أن المسؤولين الإسرائيليين شددوا خلال اجتماعهم مع مسؤولين في البيت الأبيض على أن الطلب الإسرائيلي بـ "السيطرة الأمنية الكاملة على الضفة الغربية المحتلة، في

جميع الاتفاقيات المستقبلية، وكذلك الحفاظ على وحدة القدس؛ ومعارضة عودة اللاجئين الفلسطينيين و"دخول أي فلسطيني إلى الأراضي الإسرائيلية (المحتلة عام 1948)". ولفت إلى أن التقديرات الإسرائيلية ترجح "باحتمالات مرتفعة جداً، أن يتم نشر الخطة الأميركية في الأسابيع أو الأشهر المقبلة، لكنه أشار إلى أن الأمر يرجع إلى قرار الرئيس ترامب؛ وأضاف المسؤول أنه على الرغم من أن هذه الإدارة الأميركية "متعاطفة للغاية مع المصالح الإسرائيلية"، إلا أن "هناك دائماً مجال للمناقشة والمفاوضات".

وأعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أنه لم يعد يعلق الآمال على خطة إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب المعدة لتصفية القضية الفلسطينية، والمعروفة إعلامياً بـ(صفقة القرن).

وقال: "من المستحيل أن يستطيع البيت الأبيض فرض اتفاق على الأطراف التي لا ترغب في التفاوض؛ وأكد أنه لم يعد ينتظر (صفقة القرن) التي يعمل عليها ترامب ومستشاروه، ولكنه مستمر في العمل على مقترحات بديلة بشأن ذلك.

ومن جهتها انتقدت وزارة الخارجية الفلسطينية قرار وزارة الخارجية الأمريكية بشطب اسم السلطة الفلسطينية من قائمة المناطق التي تشير إليها في الشرق الأوسط؛ وقالت: "الحكومة الأمريكية الحالية تنفذ الرؤية الإسرائيلية لتدمير حل الدولتين".

جيش العدو يتورط في اليمن من أجل السعودية

قال الكاتب "ران أدليست" في مقاله بصحيفة معاريف إسرائيلي إن "إسرائيل تبحث عن مصالح لها في الحرب الأهلية الجارية في اليمن، ورغم أن الحرب تجري بين القبائل هناك بدعم من إيران والسعودية والولايات المتحدة، كل طرف يدعم حلفاءه فيها، فإن السؤال الذي يطرح نفسه: ما الذي يجعل إسرائيل متورطة في مثل هذه الحرب". وأضاف: "هناك تزايداً في المعلومات التي تتحدث عن زيادة التورط في تلك الحرب اليمنية، بجانب حروب تجري في جبهات بعيدة عن حدودها الجغرافية، بما في ذلك تدخلها في مضيق هرمز، وكأنها أنهت

كل مشاكلها المشتعلة داخل حدودها"؛ وأوضح أنه "من وجهة النظر الأمنية يمكن تقييم التورط الإسرائيلي في تلك الحروب البعيدة، بما فيها حرب اليمن، على أنها جزء من المعارك السرية التي يخوضها الجيش، في ظل ما أعلنه وزير الخارجية "يسرائيل كاتس" الذي دأب على حضور اجتماعات لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، ليقدم لهم ملخصاً حول آخر المعارك السرية التي يخوضها الجيش في المنطقة".

وكشف أدليست، ذو الميول اليسارية، النقاب عن أن "كاتس قام مؤخراً بسلسلة زيارات سرية إلى إمارة أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولا أحد يعلم كم أفادت جولاته هذه الأمن الإسرائيلي، لكنه أعلن أن إسرائيل مشاركة في التحالف الدولي لتأمين الملاحة البحرية في منطقة الخليج، على اعتبار أن ذلك مصلحة إسرائيلية واضحة في إطار استراتيجيتها لاحتواء التهديد الإيراني".

وأوضح أن "إسرائيل في غمرة انخراطها في معاداة إيران، فإنها تتناسى حالة التقارب الجارية بين الإمارات والسعودية وأمريكا مع طهران، مع العلم أن إسرائيل منخرطة أيضاً في تعاون إسرائيلي-سعودي-أمريكي في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية، من خلال وجودها الرسمي عند مضيق باب المندب، حيث يهدد الحوثيون طرق الملاحة البحرية لدول النفط العربية".

وأكد أن "الوجود العسكري الإسرائيلي في حرب اليمن يتم من خلال نشر سفن تحمل صواريخ في هذه المنطقة الحساسة، لكن السؤال هو: هل يهدد الحوثيون إسرائيل؟ الجواب لا، صحيح أنه في حالة وجود تهديد يشبه القنبلة المتكئة، فيجب العمل الإسرائيلي دون تردد لمنع تحقق هذا التهديد، حتى لو كان في القطب الشمالي، ولكن تبقى المشكلة في تحديد ماهية التهديد، وطبيعة منعه بصورة سرية".

وأشار إلى أن "من اللافت أن ترسل إسرائيل جيشها ليكون تحت خدمة السعودية والولايات المتحدة في اليمن، مع أنني لا أرى سبباً وجيها لوجودنا هناك، حتى لو كان السبب وجود معلومات أمنية واستخباراتية حساسة لا بد من الحصول عليها".

وختم بالقول إننا "أمام سياسة امبريالية تقوم على تحريك الجيش كي يتفاخر جنرالاته بالقول: انظروا إلى أي حدود بعيدة وصلنا؟ هذه اللعبة الخطرة تلعبها إسرائيل من أجل الصديق السعودي، وبسبب ذلك وصلنا إلى اليمن، مع أن أي تورط إسرائيلي جديد في اليمن لن يغير في الأمر شيئاً، بل قد يزيد الاتهامات الموجهة ضدنا بالتسبب بإبادة شعب كامل".

غزة بين مساري التهدئة والتصعيد

ما زالت الأوضاع الأمنية غير المستقرة في غزة تطرح قراءات إسرائيلية متباينة، لاسيما في ضوء وقوع عدة هجمات مسلحة أخيرة على حدود القطاع، والاختلاف الإسرائيلي بتقييمها، بين كونها فردية بحتة أم موجهة، وإن كانت كذلك، فما هي المستويات القيادية في المقاومة الفلسطينية التي أصدرت قرارا بتنفيذها، وكيف سيكون رد الفعل الإسرائيلي على عمليات مشابهة في قادم الأيام، خاصة إن أوقعت قتلى وجرحى.

ينطلق الإسرائيليون في قراءتهم للعمليات الأخيرة من فرضية مفادها أن حماس قد لا يكون لها مصلحة في تنفيذ عمليات كبيرة على حدود القطاع، وفي الوقت الحالي بالذات، لكن ذات الافتراض الإسرائيلي يقول إن جميع من شاركوا في العمليات الأخيرة، وإن كانت فردية، ولم تتبنها حماس، فإنهم كوادر عسكريون تابعون لها؛ أكثر من ذلك، ما زالت إسرائيل متمسكة بقناعة مفادها أن حماس لديها مصلحة جدية من استهداف إسرائيل بهجمات مسلحة، كي تبقى مسيطرة على توجهات الرأي العام الفلسطيني والعالمي بأنها تتصدر المعركة، خاصة بعد أن اتضح من تفاصيل محاولة تنفيذ العملية الأخيرة عشية عيد الأضحى على حدود قطاع غزة.

يعتقد الإسرائيليون أن مصلحة حماس هذه بالاستمرار باستنزاف الجيش على حدود القطاع، قد لا تتعارض مع توجهاتها السياسية بالتوصل لترتيبات تسمح برفع الحصار عن أهالي غزة. ويزعم العدو وجود معطيات تشير إلى أن الخلية خطت للوصول لأحد التجمعات الاستيطانية، وربما أعمق من ذلك داخل الأراضي المحتلة، فالعتاد الثقيل الذي حازته كان لافتاً، فقد حملوا أسلحة شخصية لخوض اشتباكات مع الجنود في مناطق سكنية، وأحضروا

معهم أطعمة وماء للبقاء عدة أيام داخل الأرض المحتلة، وكذلك وسائل علاج للتعامل مع إصابة أحدهم خلال الاشتباك، وكي ينجح في العودة مجدداً إلى داخل القطاع.

تتحدث الأوساط العسكرية الإسرائيلية أن الخلية المهاجمة سعت للتسلل داخل إسرائيل من منطقة حدودية افترضت أنها لا توجد فيها قوات أمنية، بحيث تكون الطريق أمامها معبدة باتجاه المستوطنات، هذا يعني أننا كنا أمام عدة ساعات فقط، ويتم تنفيذ العملية داخل واحدة منها، حيث حمل أفرادها قذائف تستخدم خصيصاً لاستهداف وسائل نقل ومنازل وإصابة سكانها. الاستنتاج الإسرائيلي الواضح أن حماس تدرك أن إسرائيل تعيش مرحلة انتخابات حاسمة، وقد لا ترسل بجيشها إلى غزة، مما يعني أن تغضب الحركة الطرف عن تنفيذ بعض هذه العمليات دون أن تواجه برد من إسرائيل التي قد تعيد النظر بالتعامل مع هذه العمليات التي تستهدفها، وإن وصفت بالفردية، لأنها باتت تشكل أمامها تحدياً أمنياً جدياً، وقد تتسع رقعتها في قادم الأيام. فحماس ليس لديها الآن مصلحة في تنفيذ هجوم استراتيجي يمكن أن يدفع بجيش العدو لتنفيذ عملية كبيرة داخل قطاع غزة؛ ولديها مصلحة في الوقت الحالي بالحفاظ على الهدوء وبالتأكيد عدم شن هجوم استراتيجي؛ حسب تقديرات العدو.

تغيير الوضع القائم في القدس

قال وزير الأمن الداخلي "جلعاد أردان"؛ أنه يجب تغيير الوضع القائم في القدس حتى يتمكن اليهود من أداء الصلاة في المسجد الأقصى، واعتبرها المقدسيون والفلسطينيون خطيرة؛ وهي الأولى التي تصدر عن مسؤول حكومي "إسرائيلي" بشأن واقع القدس منذ عام 1948، وتحدياً للوصاية الأردنية.

قال حاتم عبد القادر مسؤول حركة فتح في القدس: "الاحتلال يسعى إلى تغيير الوضع القائم في القدس المحتلة، وأن تطلق تصريحات في هذا الوقت أمر غاية في الخطورة؛ وينمّ على موقف سيادي لدى الاحتلال". وشدد عبد القادر على أن تصريحات أردان لها أهداف أخرى وهي سحب الوصاية الأردنية والإطاحة باتفاقية السلام الأردنية الفلسطينية المعروفة

بوادي عربية، محذراً "إسرائيل" من أن يكون لهذا التصريح ما بعده؛ وطالب بضرورة مواجهة تصريحات أردان على كافة المستويات الإسلامية والعربية، وخاصة أن الاحتلال يسعى لتحويل الصراع إلى صراع ديني. وبين عبد القادر "نحن الآن ندافع عن قدسيّة المسجد الأقصى على الأرض كما حدث صبيحة يوم العيد ولكن الآن لابدّ من الأردن التحرك من الناحية السياسية، والمحاربة وفق ما لديها من اتفاقيات غير ملزمة للاحتلال".

وأعرب الناطق الرسمي باسم الخارجية الأردني، سفيان القضاة، عن "رفض المملكة المطلق لمثل هذه التصريحات، محذراً من مغبة أي محاولة للمساس بالوضع القائم التاريخي والقانوني والتبعات الخطيرة لذلك"؛ وذكر إسرائيل بـ "ضرورة الإيفاء بالتزاماتها والاحترام الكامل للوضع القائم".

وطالب السلطات الإسرائيلية "بالوقف الفوري لجميع المحاولات لتغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى المبارك"، مشيراً إلى أن الخارجية الأردنية وجّهت مذكرة رسمية عبر القنوات الدبلوماسية للاحتجاج والاعتراض على تصريحات الوزير.

النائب أحمد الطيبي، رئيس العربية للتغيير، قال معلقاً: "إن اردان يزايد وبيقّ الحصوة ويهدد مطالباً بالسماح بصلاة اليهود في المسجد الأقصى فرادى وجماعات"؛ وأضاف الطيبي: "ليس مجرد مزايده انتخابية فهذا موقف أردان منذ حين وتكتسب مواقفه خطورة نظراً لموقعه الوزاري ومسؤوليته عن شرطة احتلال القدس".

وتابع: "الوضع القائم هو وضع احتلالي قسري، والمسجد الأقصى بكل ساحاته وباحاته هو مكان صلاة للمسلمين، واردان ونتاجياهو والمقتمون يستعملون الدين لتغيير واقع سياسي وتكريس وتعميق الاحتلال عبر إحكام السيطرة على أولى القبلتين وعلى القدس الشريف".

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاوي، بيّن أن تصريحات وزير ما يسمى الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال غلعاد اردان، التي دعا فيها لتغيير "الوضع القائم" في المسجد الأقصى المبارك، تأتي في إطار التنافس الانتخابي، والدعم من إدارة ترامب، وأمر خطير ينذر بتفجير الأوضاع.

وقال مجدلاني "إن محاولة الاحتلال ما زالت مستمرة نحو فرض التقسيم الزمني والمكاني لتهويد المسجد الأقصى، من خلال تكريس سياسة اقتحام المسجد والاعتداء على المرابطين داخله، ثم السيطرة الكاملة عليه لاحقاً، وتغيير هويته ببناء ما يسميه الاحتلال "الهيكال الثالث" مكان قبة الصخرة".

وبيّن أن تصريحات اردان العنصرية والفاشية هي دعوة للتصعيد، وعلى المجتمع الدولي محاسبته وتقديمه للمحاكمة، وعلى الأمم المتحدة تطبيق كافة القرارات الصادرة والمتعلقة بمدينة القدس، خاصة القرار 271 لعام 1969، الذي دعا إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس، والتقييد بنصوص اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الذي ينظم الاحتلال العسكري .

ووجه مجدلاني الدعوة لمنظمة التعاون الإسلامي بضرورة التحرك الفوري مع جامعة الدول العربية لوقف ما تقوم به حكومة الاحتلال، التي ما زالت ماضية بإشعال الحرائق في عاصمة دولة فلسطين مدينة القدس عبر الاستيطان المتواصل، وعمليات التهويد المستمرة، وسياسة الإغلاق وتضييق الخناق على أبناء شعبنا.

وقال إن حكومة الاستيطان، وبشراكة أميركية واضحة ودعم مطلق، تنفذ أكبر مخططاتها من أجل السيطرة على العاصمة القدس وسط إجراءات متسارعة، وصولاً للتقسيم الزمني والمكاني، للمسجد.

مخططات التهجير من قطاع غزة

أقرّ وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، جلعاد إردان، بأن حكومة العدو ناقشت تهجير سكان قطاع غزة من خلال تشجيعهم على المغادرة بواسطة رحلات جوية منظمة، مدعياً أن "المجلس الوزاري المصغر (الكابينيت)، بحث هذه التفاصيل وناقش المقترحات، لكن النقاشات لم تشر إلى عملية (تهجير) على نطاق واسع"؛ جاء ذلك في تصريحات أدلى بها إردان، في أول تعقيب رسمي على تقرير نشره الموقع الإلكتروني لصحيفة "يديعوت أحرنوت" (واينت)،

نقلا عن "مصدر سياسي" إسرائيلي، يفيد بأن إسرائيل سعت لتهجير سكان قطاع غزة من خلال فتح باب الهجرة، بيد أن محاولتها لإقناع دول "معينة" باستيعاب الفلسطينيين لم تتجح. وقال إردان إنه "لا يعرف إذا تم التوجه لدول إضافية بهذا الخصوص"، وأكد أنه تمت مناقشة هذا الموضوع مرارا، وتم طرح العديد من المقترحات والخيارات؛ وادّعى أنه "يجب أن نحدد الأمور، وسائل الإعلام تتحدث عن ترانسفير أو تطهير عرقي، لكن الحديث يدور حول القطاع الذي يعاني من واقع إنساني صعب وهناك وكثافة سكانية عالية وهناك من هو متحمس لفكرة الهجرة".

وأضاف إردان أن "المساهمة الإسرائيلية" في تشجيع الهجرة قد تتم عبر تسهيل نقل الغزيين عبر معابر القطاع وتنظيم رحلات سفر والاتفاق مع دول توافق على استيعابهم، ونفى أن يكون الأمر يقتصر على مجرد دردشات و"أحاديث" لأعضاء الكابينيت. وشدد إردان على أنه تم طرح مقترحات حول خطوات إسرائيلية عملية في هذا الشأن، مضيفاً أنه على حد علمه، فإن "المقترحات لم تشر إلى عمليات (تهجير) واسعة".

وفي السياق، أفاد مراسل شؤون الكنيست في هيئة البث الإسرائيلي، زئيف كام، الذي يرافق نتتياهو في رحلته إلى أوكرانيا، نقلا عن وزير إسرائيلي يشارك في عضوية "الكابينيت"، أن المجلس الوزاري المصغر ناقش مسألة تشجيع هجرة الغزيين في خمس مناسبات على الأقل.

وشدد المصدر الذي رفض الكشف عن هويته، أن المناقشات لم تسفر عن خطوات عملية من قبل الجانب الإسرائيلي، لأن الحكومة فشلت في التوصل لاتفاق مع دول توافق على تمويل رحلات تهجير الغزيين واستيعابهم.

وكان "المصدر السياسي" قد كشف أمس أن حكومة الإحتلال على استعداد لتمويل رحلات جوية وفتح معابر قطاع غزة، والسماح للغزيين بالسفر جوا منها، في حال توفرت دولة يمكنها استيعابهم؛ وإن إسرائيل على استعداد لتنظيم عملية النقل، وفتح أحد مطارات النقب لهذا الغرض؛ وإن "إسرائيل توجهت إلى عدة دول بما في ذلك بعض الدول في الشرق

الأوسط وخارجه لاستيعاب رحلات المهاجرين التي ستنظمها مؤسسات النقل والطيران في الجنوب، لكنها لم تتلق إجابة حتى الآن".

وكان المصدر قد أكد أن "إسرائيل عملت منذ العام الماضي على تشجيع الهجرة للفلسطينيين من قطاع غزة إلى دول مختلفة"، مشددا على أن هذا الأمر تمت دراسته في مجلس الوزراء المصغر (الكابينيت) منذ عام؛ وأنه "كان يتم التخطيط لإنشاء مطار في مدينة النقب (جنوبي إسرائيل)، لسفر الراغبين بالهجرة من غزة بمساعدة إسرائيل". وادّعى المصدر أنه في العام الماضي غادر قطاع غزة نحو 35 ألف فلسطيني بدون أي تدخل من جانب إسرائيل.

ونقلت صحيفة "يسرائيل هيوم" عن المصدر قوله إن ما تسمى "الهيئة للأمن القومي" في مكتب رئيس الحكومة عملت في السنة الأخيرة على السماح لغزيين بالهجرة (دون عودة) من قطاع غزة. وأكد المصدر بدء العمل بالخطة بمصادقة رئيس الحكومة، وعرضت عدة مرات في السنة الأخيرة خلال مداورات المجلس الوزاري المصغر.

تطرقت وزيرة القضاء السابقة ورئيسة حزب اليمين الجديد إيليت شاكيد؛ لتصريحات المصدر السياسي التي قال فيها إن إسرائيل تسعى لتشجيع هجرة سكان قطاع غزة مباركة الخطوة وسط تأكيدها على ضرورتها وأهميتها. ووفقا للقناة العبرية السابعة، أوضحت شاكيد بأن تحفيز سكان قطاع غزة للهجرة من خلال تسهيل إجراءات الهجرة تعتبر مصلحة إسرائيلية عليا.

ووصفت النائبة "عايدة توما سليمان" المخطط بـ"عملية التطهير العرقي تحت ستار تشجيع الهجرة"، مضيفة أن الاحتلال "يتحكم بسكان القطاع من خلال محاصرتهم، تجويعهم، وحرمانهم من الحقوق الأساسية، وفي النهاية على المواطن الغزي الاختيار ما بين الموت البطيء في الغيتو الذي فرضته إسرائيل وما بين هجرة وطنه الذي ليس له سواه".

وأكدت أن هذه الخطوات تهدف في الأساس إلى تبييس الفلسطينيين وحثهم على هجرة وطنهم، كما أننا نعرف اليوم أكثر من أي يوم وقت مضى، بأن عملية التطهير العرقي يمكن أن تمارس تحت غطاء الديمقراطية وليست حكرًا على أنظمة معينة مرت في مجرى التاريخ. بدوره، اعتبر النائب د. **إمطانس شحادة** أن "نية الحكومة العدو تهجير أهالي غزة جريمة حرب وشكل من أشكال التطهير العرقي"، وأضاف بأن "ما تقوم به إسرائيل هو تهجير قسري للفلسطينيين في غزة، وهو يندرج في إطار التطهير العرقي الذي تقوم به إسرائيل بحق الفلسطينيين منذ العام 1948".

وأضاف: "إسرائيل تحاول أن تلون نيتها الإجرامية بكلمة 'هجرة' ولكن ما يحدث على أرض الواقع هو استغلال للأزمة الإنسانية المسؤولة عنها إسرائيل نفسها نتاج سنوات من الحصار والحرب والتدمير، وما هي الآن تريد اقتلاع أهالي غزة من أرضهم كجزء من خطتها لتصفية القضية الفلسطينية".

وأكد: "الشعب الفلسطيني يرفض هذه المحاولات، جملةً وتفصيلاً، وهو متمسك بأرضه ووطنه حتى إنهاء الاحتلال ورفع الحصار".

ومن جهة أخرى انشغلت أوساط العدو مؤخراً، بتصريحات رئيس الوزراء الفلسطيني **محمد اشتية**، والتي قال فيها إنه إذا لم يتم التوصل إلى حل يستند على مبدأ الدولتين، فإن إسرائيل ستعاني من موت ديموغرافي. وقال الباحث الإسرائيلي "يهودا شاليم": "إن الانشغال الإسرائيلي الأخير بتصريحات رئيس الحكومة الفلسطينية محمد اشتية حول وجود أغلبية عربية فلسطينية بين نهر الأردن والبحر المتوسط أمر لافت فعلاً، خاصة وأن المعطيات التي ساقها اتخذتها وسائل الإعلام الإسرائيلية مسلمة لا شك فيها".

وأضاف: "المعطيات الفلسطينية المنشورة أخيراً، ونشرتها الأوساط الإسرائيلية دون تمحيص تفيد بوجود مائتي ألف نسمة زيادة لصالح العرب، على اعتبار أن هناك 6.8 مليون عربي فلسطيني مقابل 6.6 إسرائيلي وهو ما يعني أن القنبلة الديموغرافية خرجت من قمقمها من جديد".

وأشار شاليم، الباحث في "معهد أريئيل للأمن والإعلام"، إلى أن هذه المخاوف من الأغلبية الفلسطينية العربية على الإسرائيليين تعيدنا سنوات طويلة إلى الوراء، حين كان يهددنا دائماً ياسر عرفات بالتفوق الديموغرافي الفلسطيني على الإسرائيلي، واعتباره أن رحم المرأة الفلسطينية العربية يعتبر السلاح الأقوى للفلسطينيين في مواجهة إسرائيل.

مقال: نظرة للحل: غزة أولاً... وفي الضفة بعد 10 سنوات من التجربة!

قال شبثاي بريل، وهو مستشرق، ومسؤول كبير سابق في شعبة الاستخبارات ومخترع الطائرة المسيرة الصغيرة، في كتابه "النظر إلى البعيد" الذي سينشر قريباً، أن ثمة فرضيتان أساسيتان ينبغي تبنيهما، الأولى هي أن من الأسهل حل مشكلة قطاع غزة من حل المشكلة في الضفة. والثانية هي أن المصلحة الإسرائيلية تستوجب السماح بإقامة كيان مستقل في القطاع في ظل الحفاظ على إمكانيات عمل كاسحة لإسرائيل في حالة تحول الدولة التي ستقوم إلى دولة رهاب؛ انطلاقاً من هذه القاعدة، ينبغي الوصول إلى اتفاق مع مصر لتوسيع قطاع غزة باتجاه الجنوب، في منطقة تسمح باستيعاب مئات آلاف الأشخاص. إسرائيل ومصر تعترفان بغزة ككيان مستقل، وتسمحان لهذه السلطة بأن تقيم لنفسها ميناء، وهكذا تقطع إسرائيل ومصر على حد سواء عن الحاجة للاهتمام بتوريد البضائع والخدمات لسكان القطاع؛ مصر بالطبع ستوقع مقابلاً لقاء الأرض التي ستخليها؛ يمكنها أن تتلقى تعويضاً من جهات مثل السعودية، ممن سيساهمون في الموضوع أساساً في شكل مساعدة في تنمية الزراعة والاقتصاد في مصر. إضافة إلى ذلك، فإنها ستحرر من الحاجة إلى مساعدة سكان غزة فتقام منطقة فاصلة تمنع الاتصال المباشر بين القطاع وجهات معادية في سيناء. مكانة مصر في العالم العربي ستتعرز؛ ما الذي سيحصل عليه الفلسطينيون؟ حتى لو كان الحديث يدور عن أرض جزئية، على الأقل في المرحلة الأولى، فإنهم سيحققون الحلم الفلسطيني في نيل سلطة سياسية واستقلال اقتصادي. سيحصلون على إمكانية لإسكان مئات آلاف اللاجئين ممن سيحصلون على مساعدة سخية لإقامة بيوتهم؛ وسيوفر الميناء اقتصاداً وأماكن عمل.

أما إسرائيل، فكبادرة جيرة طيبة، ستوزع بشكل كبير دخول العمال من غزة. هذه مصلحة الطرفين. سيكون للفلسطينيين بالطبع التزامات أيضاً - أولاً وقبل كل شيء، سيلتزمون بتسليم الأسلحة التي في حوزتهم إلى جهة دولية، بتصفية الأنفاق، بالحفاظ على التجريد من السلاح وبالامتناع عن الأعمال ضد إسرائيل ومصر. وكشرط أساس للتوقيع على الاتفاق أو التفاهات، لا بد من إجراء انتخابات حرة في غزة، برقابة دولية. إذا تبين أن قيادة القطاع غير قادرة على السيطرة على محافل الإرهاب في داخلها، فسيحفظ للدولتين الخيار بتنفيذ أعمال كاسحة أيضاً مثل هدم بنى تحتية حيوية في القطاع، بما في ذلك الميناء، أو وقف تشغيل سكان القطاع في إسرائيل. عندما سيرتفع مستوى المعيشة، فإن كل عمل للقيادة المحلية ضد إسرائيل، والذي سيجر عقاباً من جانب إسرائيل، سيؤدي إلى اضطراب شديد لدرجة التمرد ضد تلك القيادة. بعد عدة سنوات يثبت فيها الفلسطينيون في القطاع قدرتهم على العيش معنا بسلام، سيكون ممكناً الوصول إلى تسوية في الضفة أيضاً وحل (أو فصل) مشكلة الصلة بين غزة والضفة.

حتى الآن، زعم ضد إسرائيل أنها فرضت حصاراً على القطاع، وبالتالي فإنها مسؤولة عن كل أمراض غزة. هذه الخطة ستحررنا "من عبئها". إلى جانب ذلك، سترسم وتنقّر الحدود الدائمة للكتل الاستيطانية الكبرى الثلاث في الضفة، وتتعهد إسرائيل ألا تبني، في الفترة الانتقالية، مستوطنات جديدة خارجها، كل هذا لضمان أفق سياسي لسكان الضفة ولتقليل - حتى وإن كان قليلاً - معارضتهم للخطة في القطاع. الوضع الانتقالي سيسمح بتنفيذ تجربة من نوع جديد على الأرض، ولا يستوجب التوقيع على اتفاق نهائي منذ الآن، مع كل المصاعب والتنازلات التي ستضطر الأطراف لتقديمها في المستقبل. هذا حل مؤقت، مع فضائل لكل الأطراف. الأمر الأسهل هو القعود وعدم عمل شيء. ولكن يستوجب مثل هذا الوضع تدخل جهات دولية لاقتراح حلول خاصة من جانبنا ليس لنا تحكم بها. والمخاطرة التي تأخذها إسرائيل على عاتقها في السيناريو المقترح هنا مجدية، بل قابلة للتراجع أيضاً.

مقال: تصاعد العامل الديني في الصراع يقلق (إسرائيل)

لا يخفي الإسرائيليون في تقييمهم لعودة العمليات الفلسطينية الأخيرة أنها تعود في بعض أسبابها إلى حالة التحريض الديني التي تخرج هجمات طعن السكاكين ودهس السيارات إلى حيز الواقع، وقد كان متوقفاً أن تحصل حالة من المحاكاة بعد عملية اختطاف وقتل الجندي الأسبوع الماضي في غوش عتصيون، وجاء عيد الأضحى وخطبه الدينية لتحت مزيداً من الفلسطينيين على تنفيذ هجمات أخرى.

تعتقد الأوساط الأمنية الإسرائيلية أن الخطب الدينية في المساجد الفلسطينية أثارت المشاعر، ودفعت فتيناً لطعن شرطي إسرائيلي، وآخر لتنفيذ عملية دعس، مما أعاد للأذهان العمليات الفردية التي اندلعت في أكتوبر 2015. وتكشف التحقيقات التي تجريها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية مع فلسطينيين حاولوا تنفيذ عمليات ولم ينجحوا، أو أصيبوا خلال تنفيذها، أنهم يسعون من خلال استهداف الجنود والمستوطنين أن يحظوا بمكانة شهيد في المجتمع الفلسطيني، وهي حالات شهدتها إسرائيل في السابق، ومن المتوقع أن تشهد حالات مشابهة في فترات قادمة. مع العلم أن التحليل الإسرائيلي للعمليات الفلسطينية الأخيرة يتجاوز البعد الشخصي لهذا المنفذ أو ذاك، فالمعطيات المتوفرة لدى الأجهزة الأمنية والجيش تؤكد أن الضفة الغربية أبعد ما تكون عن الهدوء، لأن التوتر المستمر بالضفة الغربية سببه حالة الانسداد أمام الفلسطينيين، والإحباط السائد من أداء السلطة الفلسطينية، وانتقاد السياسة العربية الرسمية المنخرطة في صفقة القرن. كما أن الوضع الاقتصادي آخذ في السوء يوماً بعد يوم في الضفة الغربية، بسبب التقليل المتصاعد للمساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية، وقرارها بعدم تلقي أموال المقاصة المقطعة من إسرائيل.

تبدي المحافل الأمنية الإسرائيلية ثققتها أن العنصر الأساسي الذي نجح بإخراج منفذي العمليات إلى حيز الواقع، سواء كانوا أفراداً أو خلايا منظمة، هو التحريض الديني الذي يشهده المجتمع الفلسطيني: عبر وسائل الإعلام، شبكات التواصل، محاضرات المساجد التي يلقها رجال دين كبار ومقدرون.

تخضع المحاضرات الدينية الفلسطينية لمراقبة أمنية إسرائيلية، لأنها تذكر أن الشهداء من يحررون المسجد الأقصى، ولذلك بتنا نشهد في الآونة الأخيرة تكرارا للهجمات في الحرم القدسي، لأنها منطقة حساسة وخطرة، وأي عبث فيها سيؤدي لتصعيد عنيف، مرة بعد أخرى، رغم التنسيق الأمني الذي لم يتوقف لحظة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. مع العلم أن الأيام الماضية شهدت أحداثا فلسطينية ذات صبغة دينية، أهمها عيد الأضحى، وسمع فيه الفلسطينيون محاضرات وخطبا ومواعظ دينية، فقد أخذ الفلسطينيون إجازة العيد، وجلسوا أمام التلفاز، وشاهدوا المواجهات بين الشبان والجنود الإسرائيليين في ساحات الحرم القدسي، وتحولت أول صلاة في عيد الأضحى إلى حدث عنيف ساخن، على وقع شعار "الأقصى في خطر"!

تقديرات إسرائيلية بهبة في الضفة قبل انتخابات الكنيست

تقدر قيادة أجهزة الأمن الإسرائيلية أن ثمة احتمالا كبيرا لاندلاع هبة فلسطينية في الضفة الغربية، وربما قبل انتخابات الكنيست، التي ستجري في 17 أيلول المقبل، حسبما ذكرت صحيفة "هآرتس". وتعلل هذه التقديرات احتمال اندلاع هبة في الضفة بأن السلطة الفلسطينية تواجه أزمة اقتصادية شديدة، في أعقاب قرار بنيامين نتنياهو، خصم مخصصات الأسرى وعائلات الشهداء من أموال الضرائب التي تحول للسلطة شهريا، وإصرار رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، على عدم تلقيها منقوصة.

وأدت هذه الأزمة الاقتصادية إلى تلقي قرابة 160 ألف موظف في السلطة، بينهم قرابة 65 ألفا من أفراد أجهزة الأمن الفلسطينية، نصف رواتبهم على مدار الأشهر الستة الأخيرة. وحسب المحلل العسكري في الصحيفة، عاموس هرئيل، فإنه رغم هذا الوضع، إلا أن "التنسيق الأمني بين الجانبين لم يلحقه ضررا جوهريا"، بادعاء أن "التخوف من فقدان السيطرة الميدانية، التي قد يستغلها حماس، لا يزال يردع السلطة من التخلي عن التنسيق.

لكن المؤشرات على انعدام الهدوء على الأرض آخذة بالتراكم. ففي الأسابيع الأخيرة طرأ ارتفاع ملحوظ في عدد العمليات ومحاولات تنفيذ عمليات، وبعضها مرتبط بحماس".

وحول أسباب تصاعد التوتر في الضفة، أشار هرنيل إلى أن "جزءاً من الخطاب الفلسطيني على الأقل، الداعم لأعمال إرهابية، يتعلق بالتوتر في جبل الهيكل (الحرم القدسي) وقرار الشرطة (الإسرائيلية) بصعود يهود إلى الجبل في التاسع من آب (العبري)، الذي صادف هذا العام مع حلول عيد الأضحى".

وأضاف هرنيل سبباً آخر، وهو "الانشغال المكثف بالتوتر مع إسرائيل ساهم أيضاً إلغاء زيارة عضوي الكونغرس الأميركيين (إهان عمر ورشيدة طليب)، والتكهنات الكثيرة حول بادرة أخرى من إدارة ترامب لنتنياهو، عشية الانتخابات، التي قد تشمل اعترافاً أميركياً مبطناً أو معلناً بضم مناطق C في الضفة لإسرائيل". وحسب هرنيل، فإن "ما يحدث في الضفة يتأثر طوال الوقت من التطورات في القطاع".

وتابع أنه "يدور في إسرائيل نقاش سياسي حثيث حول ما إذا كانت حماس تسمح بمحاولات التسلل (من القطاع) كإخفاق أم أنها تشجع أعمالاً كهذه. ويتمسك قادة أجهزة الاستخبارات بالادعاء أنه لا توجد هنا خطوة منسقة وتقف وراءها قيادة حماس، بموافقة صامتة على أعمال الخلايا المنشقة. وما هو واضح هو أن حماس تعي الحساسية الإسرائيلية بسبب الانتخابات القريبة، وتحاول الآن استغلال زيادة الضغط العسكري على أمل تحقيق المزيد من التسهيلات في الحصار".

الأقصى بالذكرى الـ 50 لإحراقه

الذكرى الـ 50 لإحراق المسجد الأقصى يوم الحادي والعشرين من آب عام 1969. فقبل 50 عاماً قام المتطرف الأسترالي الإسرائيلي مايكل روهان، بإضرار النيران بالمسجد الأقصى، إذ ما زالت السنة الالهة تستعر بساحات الحرم القدسي الشريف ما تصاعد أطماع

الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته الرامية لفرض التقسيم المكاني والزمني بالمسجد وبناء "الهيكل" المزعوم فوق قبة الصخرة.

وفي صباح يوم الخميس الموافق 21 آب 1969، أشعل المتطرف اليهودي روهان النيران عمدا في الجناح الشرقي للمسجد الأقصى، وأنت على كامل محتويات الجناح، كما هدد الحريق قبة المسجد الأثرية المصنوعة من الفضة الخالصة.

وبلغت المساحة المحترقة من المسجد الأقصى أكثر من ثلث مساحته الإجمالية، حيث احترق ما يزيد عن 1500 متر مربع من المساحة الأصلية البالغة 4400 متر مربع؛ وأحدثت النيران ضررا كبيرا في بناء المسجد الأقصى وأعمدته وأقواسه وزخرفته القديمة، وسقط سقف المسجد على الأرض نتيجة الاحتراق، وسقط عمودان رئيسان مع القوس الحامل للقبة، كما تضررت أجزاء من القبة الداخلية المزخرفة والمحراب والجدران الجنوبية.

ومنذ ذلك الحين وفي ظل الصمت العربي والإسلامي والتخاذل الدولي والدعم الأميركي تحاول سلطات الاحتلال بثتى الوسائل والطرق المسّ بالمسجد من خلال أعمال حفرية تحته، إلى بناء الأنفاق المتواصلة بعضها بعضا التي أدت إلى تقويض أساسات المسجد في الحرم القدسي.

كما تم السماح لمنظمات "الهيكل" بتكثيف الاقتحامات والدفاع نحو بناء كنيس على جزء من الساحات لحين بناء "الهيكل" المزعوم. بالإضافة إلى عمليات التهويد والاستيطان، وكذلك التصريحات الإسرائيلية المطالبة بتغيير الواضع الراهن فيه.

الأسرى في سجون الاحتلال

أفاد تقرير إحصائي صدر عن نادي الأسير، أن قوات الاحتلال اعتقلت أكثر من 500 فلسطيني بالقدس المحتلة خلال شهر تموز الماضي، إذ تركزت الاعتقالات في بلدة العيسوية. وقال مدير نادي الأسير في القدس المحتلة، ناصر قوس، إن سلطات الاحتلال اعتقلت أكثر

من 500 مواطن مقدسي بينهم فتية وأطفال منذ نحو شهر، عقب الأحداث الأخيرة في بلدة العيسوية.

وذكر قوس في بيان أن عمليات الاعتقال طالت مواطنين من مختلف أنحاء القدس، فيما سجلت أعلى نسبة في بلدة العيسوية التي شهدت اعتقال أكثر من 300 حالة من مختلف الأعمار. وأوضح أن سلطات الاحتلال تحاول فرض سيطرتها بالقوة على المدينة عبر سياسة إرهاب المواطنين، مؤكداً أن تزايد عدد الأسرى مؤخراً مؤشر على استهداف الاحتلال لكل من يتصدى لسياساته وانتهاكاته من أبناء القدس وضواحيها.

وتشن شرطة الاحتلال يومياً، حملات اعتقال واسعة بين صفوف الشبان في أحياء مختلفة بالقدس المحتلة.

ومن جهة أخرى ولأول مرة، وفي خطوة استثنائية تحققت بمقدرات وبجهود الأسرى في سجون الاحتلال "الإسرائيلي"، سمح ما يسمى بجهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" بتركيب هواتف للأسرى لإجراء مكالمات مع عائلاتهم.

وكشفت صحيفة "هآرتس"، أن الشاباك سمح بتركيب هواتف للأسرى، ليتمكن أسرى حماس تحديداً من قطاع غزة لإجراء مكالمات من خلال هذه الهواتف العامة المثبتة في السجون. ووفقاً لقرار الشاباك، فإنه سيسمح لـ 69 أسيراً من حركة حماس بإجراء مكالمات هاتفية مع أقاربهم، 17 منهم من سكان قطاع غزة والبقية من الضفة الغربية المحتل.

وكانت إدارة السجون قد سبق وركبت هواتف عمومية للقاصرين في سجن الدامون في بداية شهر يوليو، حيث يعتقل في السجن 40 طفلاً مقدسياً دون سن 18 عاماً.

وأوضح رئيس نادي الأسير الفلسطيني قدورة فارس، أن هذا الإجراء جاء كتفويض تدريجي للاتفاق الذي أبرم بعد المواجهات التي جرت بين إدارة السجون والأسرى خاصة في سجن النقب وريمون في شهر أبريل الماضي؛ وبين أن تركيب الهاتف جاء بعد مواجهات مع إدارة السجون، وتحقق بجهود الأسرى ومعاناتهم حيث واجهوا سياسة التشويش على الأجهزة.

ولفت إلى أنه تم البدء بتركيب هواتف عمومية للأسرى بشكل تدريجي فبدأً بالقاصرين ليتبعه قسم واحد بسجن "رامون"، وقسم 4 في سجن "النقب"، ثم قسم الأسيرات، ثم قسم الأسرى المرضى في ما تسمى بعيادة الرملة، ثم قسم الأشبال في سجن مجيدو وعوفر. ونوّه فارس إلى أن قضية الهواتف العمومية كانت أحد المطالب الأساسية للحركة الأسيرة مع الاحتلال خلال معركة الكرامة (2)، ولكن لم تكن سبباً رئيسياً في الإضراب، مبيناً أن الحركة الأسيرة ما تزال تنتظر تنفيذ بعض من مطالبها أسوة بخطوة تركيب الهواتف العمومية.

شروط استخدام الهواتف:

وتتمثل شروط تركيب الهواتف للقاصرين وفق هيئة شؤون الأسرى والمحررين، في تحديد ثلاثة أيام لاستخدام الهواتف العمومية وهي الأحد والثلاثاء والخميس، وفي كل يوم من هذه الأيام يحق لكل أسير استعمال الهاتف لمدة أقصاها ربع ساعة. وأوضحت الهيئة أنه ووفقاً للشروط التي وضعتها مصلحة السجون يجب أن يقدم الأسير كشف بخمسة أرقام هواتف تخص قريبه من الدرجة الأولى فقط، وعلى جميع الأسرى اختيار خمسة أرقام تقدم مسبقاً إلى جهاز الشاباك لتخضع للفحص الأمني والموافقة عليها. كما بينت أنه فترة تجربة مدتها من شهر إلى 6 أشهر، وخلال هذه الفترة يتم رصد أي مخالفة من قبل الأسرى، وأنه في حال قام أي أسير بالخروج عن القوانين التي وضعت باستخدام الهواتف العمومية مثل الاتصال على أي رقم غير الخمسة أرقام المدرجة ضمن الكشوفات، وفي حال حدوث أي خلل آخر في استعمال الهواتف، سيتم سحبها من كل السجون وإيقاف العمل بها .

وكان الأسرى خاضوا إضراباً مفتوحاً عن الطعام في نيسان الماضي تحت عنوان: **معركة الكرامة (2)** استمر لمدة ثمانية أيام وعلى أثره عقد اتفاق بين قادة الحركة الأسيرة وإدارات سجون الاحتلال يقضي بتلبية عدد من مطالبهم مقابل وقف خطواتهم التصعيدية ضد إدارات سجون الاحتلال.

وتمثلت مطالبهم بإزالة أجهزة التشويش وتركيب هواتف عمومية في أقسام السجون، وإلغاء منع الزيارات المفروضة على مئات الأسرى، إضافة إلى رفع العقوبات الجماعية التي فرضتها إدارة المعتقلات على الأسرى منذ عام 2014، والعقوبات التي تم فرضها في الآونة الأخيرة بعد عمليات القمع في النقب وعوفر.

ومن بين تلك المطالب أيضاً توفير الشروط الإنسانية في ما يسمى بـ "المعبار"، وهو محطة يمر بها الأسرى عند نقلهم من معتقل لآخر قد ينتظر فيه الأسير لأيام قبل نقله للمعتقل. وكذلك نقل الأسيرات إلى قسم آخر وتحسين ظروف احتجاز الأطفال، ووقف سياسة الإهمال الطبي وإنهاء سياسة العزل الانفرادي.

حركة المقاطعة

أعرب العدو عن قلقه من تكرار امتناع رياضيين من دول عربية وإسلامية عن خوض مباريات ضد لاعبين من "إسرائيل" خلال السنوات الماضية، على خلفية الرأي العام في دولهم، المناهض لممارسات "إسرائيل" القمعية بحق الفلسطينيين؛ ووفقاً لمصادر عبرية تأتي هذه الممارسات نظراً لاستمرار الاحتلال للضفة الغربية وقطاع غزة، وتوسيع الاستيطان والاعتداءات المتكررة على المقدسات، خاصة في المسجد الأقصى، وهي الأسباب نفسها التي أدت إلى تأسيس حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها (BDS)، التي تنشط أيضاً في فرض عقوبات على إسرائيل في المجال الرياضي.

وواجه الرياضيون الإسرائيليون هذه التوجهات في مباريات عديدة ومتنوعة، بعدما رفض لاعبون عرب ومسلمون منافسة لاعبين من إسرائيل، أو رفضت دولة، مثلما فعلت ماليزيا، بداية العام الجاري، مشاركة رياضيين تحت العلم الإسرائيلي في مباريات سباحة، ونقلت المباريات إلى لندن.

ولفت تقرير نشره "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، إلى أنه "يتم التعبير عن صورة دولة في الحلبة الدولية من خلال المجال الرياضي أيضاً؛ واعتبر التقرير أن

رفض لاعبين من دول عربية وإسلامية منافسة لاعبين إسرائيليين يأتي في إطار "نزع الشرعية عن إسرائيل"؛ وأضاف أن "منظمات مثل BDS تحاول أن تعبر وتوجه انتقادات ضد سياسة إسرائيل بواسطة معارضة إشراك رياضيين من إسرائيل في مباريات؛ ويعكس ذلك محاولات لإلغاء أحداث رياضية يفترض أن تجري في إسرائيل".

وحسب التقرير، فإن "إسرائيل تحاول محاربة هذه الظاهرة، وتتجح بذلك في غالب الأحيان، حالياً، من خلال التعاون مع دول ومنظمات رياضية في أنحاء العالم. وهذا نشاط هام لأنه رافعة الرياضة الدولية تتوجه إلى جماهير واسعة، ليس أقل وربما أكثر من الحلبة الدبلوماسية الدولية".

واعتبر التقرير أن استنتاجين مركزيين ينتجان عن أحداث كهذه؛ "الأول، أنه على يبدو ما زلنا في عصر تسيطر فيه على الساحة الرياضية جهات قوانين دولة ملتزمة بالمثل الرياضية. لذلك، فإنه في العالم الغربي وفي العالم العربي على حد سواء، يتم تنفيذ القرارات التي تؤثر على الرياضيين الإسرائيليين وتعكس مكانة إسرائيل الدولية على ضوء حملات إعلامية سلبية وصاخبة، في نهاية الأمر بواسطة مسؤول معين أو مجموعة صغيرة من المسؤولين".

وتابع التقرير أن الاستنتاج الثاني، هو أن "حركة BDS تقوم بدور من وراء الكواليس، وجهودها تكاد لا تحقق نتائج فعلية في الحلبة الرياضية؛ ورغم ذلك، لا يعني ذلك أن الحملات لن تستمر أو لن تتجح في حصد ثمار في المستقبل".

واستنتج معدو التقرير أن "على إسرائيل السعي من أجل تنمية علاقات عمل جيدة مع المسؤولين الذين يتخذون القرارات في الحلبة الرياضية، وذلك لسببين: الأول هو أن اتحادات رياضية رسمية وسلطات دول أثبتوا أنهم مخلصون للروح الرياضية، التي تسمح للرياضيين الإسرائيليين بالمنافسة تحت العلم القومي الإسرائيلي تماماً مثل زملائهم في المباريات، ومثلما ثبت في حالات الإمارات وإسبانيا وماليزيا".

وتابع التقرير أن السبب الثاني، "هي الأفضليات التي ترافق استضافة أحداثا رياضية دولية، أي أن القرار في نهاية الأمر يُحسم وفق المقترحات المنافسة المقدمة إلى اتحادات الرياضة الدولية، مثل فوز إسرائيل بمقترح استضافة بطولة أوروبا في كرة القدم حتى سن 21 عاما، في العام 2013، التي يميلون إلى ربطها بعلاقات العمل بين رئيس اتحاد كرة القدم الإسرائيلي السابق، أفي لوزون، مع رئيس الفدرالية الأوروبية السابق، ميشيل بلاتيني".

وأوصى التقرير بأنه من أجل التمكن من استضافة مباريات دولية في المستقبل، ينبغي زيادة ميزانية وزارة الثقافة والرياضة، التي تشكل حاليا 0.03% من الموازنة العامة، وهذه نسبة متدنية للغاية قياسا بمنظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

ودعا التقرير "إسرائيل، بمساعدة لاعبين غير دولتيين، إلى زيادة الجهود الاستباقية التي تمارسها بواسطة استخدام حقائق بسيطة من عالم الرياضة ومن شأنها أن تدل على أنها مجتمع ديمقراطي وتعددي، وهي ميزة تنفيذها BDS بشكل إستراتيجي ومنهجي في حملاتها".

واستخدم معدّو التقرير مقارنة ديماغوغية وغير تناسبية: "حملات BDS تركز على الجمود المتواصل في العملية السياسية الإسرائيلية - الفلسطينية، لكن لحقائق مثل دمج أبناء الأقليات في كرة القدم الإسرائيلية توجد علاقة بارزة، في هذا السياق أيضا" في إشارة إلى وجود لاعبي كرة قدم في الفرق الإسرائيلية والمنتخب الإسرائيلي، الذين لولا تفوقهم لما تم دمجهم، كما أن غالبيتهم يلعبون في فرق أجنبية، وأوروبية بارزة بالأساس.

وختم التقرير توصياته بأن على إسرائيل "مواجهة حملات BDS سلبية بواسطة مجتمعات مدنية تقدم الدعم لإسرائيل. وينبغي القيام بذلك كرد فعل على أنشطة نزع شرعية غايتها وصم إسرائيل، مثلما حدث في مباريات تورينتو وبوما في ألمانيا، في حزيران الأخير، وبصورة وقائية، بواسطة بناء شرعية مستقلة لها هدف طويل الأمد بتجنيد أحداث رياضية من أجل بناء جسور، مثلما حدث في مباراة ركوب الدراجات، بمبادرة Torah Academy الذي جرى في تموز الماضي".

مسؤوليون في البيت الأبيض يقتحمون الأقصى برفقة مستوطنين

في سابقة هي الأولى من نوعها اقتحم عشرات المستوطنين، برفقة مسؤولين أميركيين من البيت الأبيض، المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة بحراسة مشددة من شرطة الاحتلال. وتأتي هذه الاقتحامات عشية الذكرى الخمسين لإحراق المسجد.

وقال مسؤول العلاقات العامة والإعلام في دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة فراس الدبس، إنه نحو 90 مستوطناً بينهم 50 طالباً يهودياً اقتحموا المسجد الأقصى بمجموعات متعددة، ونظموا جولات استفزازية في باحاته، وسط محاولات لآداء طقوس تلمودية في باحاته.

ودانت وزارة الخارجية والمغتربين دخول عدد من كبار موظفي البيت الأبيض باحات المسجد الأقصى في القدس رفقة جماعات يهودية وبحماية الشرطة الإسرائيلية.

وقالت الوزارة في بيان لها، إن دخول موظفي البيت الأبيض للمسجد الأقصى "تم بطريقة اقتحامية وبمشاركة المستوطنين ودون تنسيق مع الجهة الرسمية المسؤولة عن المسجد الأقصى" في إشارة إلى دائرة الأوقاف الإسلامية.

كما أدانت الوزارة "دعوات المنظمات اليمينية لتنظيم اقتحامات حاشدة للمسجد الأقصى لتغيير الوضع التاريخي القائم فيه وانتزاع صلاحيات الأوقاف الإسلامية".

وأشارت إلى أن ذلك يحدث "في وقت تتواصل فيه إجراءات وتدابير الاحتلال الجائرة لمنع أي نشاط ليس فقط سياسي إنما ثقافي، اجتماعي، رياضي أو فني ينظمه المقدسيون، وهو ما يعني حرمان الفلسطينيين من أي نشاط جماعي في مدينتهم".

واعتبرت الخارجية أن "حرب الاحتلال المفتوحة على الوجود الوطني الإنساني للفلسطينيين في القدس لا تقتصر فقط على حملات التضيق والتكيل والتهجير القسري لهم إلى خارج المدينة، إنما تتواصل من خلال هدم المنازل وطرد مقومات هذا الوجود".

السلطة تتسلم الدفعة الثانية من المصفحات العسكرية الأردنية

كشف مصدر أمني فلسطيني، أن السلطة تسلمت الدفعة الثانية من المصفحات العسكرية الأردنية بعد أسابيع على إرسال عمان الدفعة الأولى منها إلى رام الله؛ وأن "قوات الأمن الوطني تسلمت 5 مصفحات جديدة إضافة إلى 5 أخرى تسلمتها قبل عدة أسابيع من الأردن". مضيفاً أن "هذه المصفحات هي صناعة أردنية" وأكد على أن دخول المصفحات إلى الضفة الغربية جاء بموافقة "إسرائيلية" كاملة وبتنسيق بين الجانبين. وشدد المصدر، على أن "المصفحات من الجيل الرابع وتتسع لعشرة أشخاص مع كامل عتادهم وهي أثبتت نجاحها ومن إنتاج الشركة الأردنية لتصنيع المعدات الخفيفة". وقال: "تستخدم هذه المركبات في عدة بلدان منها الأردن والسعودية والكويت والبحرين ويبلغ ثمن المصفحة الواحدة 100 ألف دولار".

الجنرال الاسرائيلي عاموس يدلين يتحدث عن أهداف الحرب المقبلة على غزة والخيارات والبدائل ..

وصف رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق، عاموس يدلين، نتيجة العدوان على غزة عام 2014، بأنه "تبادل إستراتيجي غير تناسبي"، وأن هذا الوصف ما زال صحيحاً حتى اليوم. وأشار إلى أن هذا العدوان، الذي يطلق عليه في إسرائيل اسم "الجرف الصامد"، حقق هدوءاً بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في القطاع لمدة ثلاث سنوات ونصف السنة، أي حتى بدء مسيرات العودة، في 30 آذار/مارس 2018، وجولات القتال القصيرة المتكررة منذئذ. واعتبر يدلين أن "سكان جنوب البلاد (في مستوطنات "غلاف غزة") لا يحصلون على الأمن الذي يستحقونه". واعتبر يدلين، الذي يرأس "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، في مقال نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" اليوم، الأربعاء، أن هناك "خمسة دروس أساسية مستخلصة من الجرف الصامد، وما زالت سارية اليوم أيضاً"، وهي التالية بحسبه:

"الأول هو أن غايات الحرب، 'الهدوء مقابل الهدوء وضربة شديدة بحماس'، لم تُعرّف كما ينبغي ولم تُطبق عليا. وتم تحقيق الهدوء لفترة قصيرة نسبيا، والأضرار في غزة كانت شديدة، لكن حماس - وخاصة ذراعها العسكري - لم تتضرر بالقدر الذي يُحدث ردعا وإملاء شروط نهاية جيدة لإسرائيل".

"الدرس الثاني هو أن الرغبة في الحفاظ على حماس كعنوان مسؤول - 'مرتدع وضعيف' - هي غاية تعاني من تناقض داخلي. والتمسك بها تسببت بإطالة الحرب أكثر من المرحلة الفعّالة، ومنع توجيه ضربة شديدة لذراع حماس العسكري وأسهم في أنها لم تكن مرتدعة كفاية وليست ضعيفة كفاية في نهاية المواجهة".

"الدرس الثالث هو الإشكالية في إحداث الاختلاف المضلل بين احتلال غزة وبين عمليات جوية من الجهة الأخرى، من دون إنتاج إستراتيجية مرحلية ناجعة. وقدرات الجيش الإسرائيلي مقابل حماس، وهي ليست العدو الأقوى الذي يواجهه الجيش الإسرائيلي بنظرة إقليمية، تسمح باتخاذ مبادرة وإملاء حرب مختلفة بالكامل عن التي خطت لها منظمة محدودة القوة مثل حماس. ومفهوم الأمن القومي الكلاسيكي الإسرائيلي ينبغي أن يكون البوصلة بالنسبة لنا في التخطيط لحرب قصيرة، إلى جانب الأسس التي خدمت إسرائيل في حروب الماضي: حسم واضح وسريع، ونقل الحرب إلى أراضي العدو. وثمة أهمية للتمسك بمبادئ الحرب الكلاسيكية كمبادرة وهجوم، خداع، تركيز الجهود، إخراج العدو من توازنه، تواصل واستمرارية".

"الدرس الرابع هو أن الخطوات العسكرية يجب أن تقود إلى وضع تُستكمل فيه بواسطة خطوات سياسية. ولم يحدث هذا الأمر في الجرف الصامد، لا مقابل الأمم المتحدة، ولا مقابل العالم العربي ولا مقابل السلطة الفلسطينية".

"الدرس الخامس هو أنه ينبغي الأسف على أن شروط نهاية الحرب لم تتطرق إلى نزع سلاح حماس ولا إلى تجميد تعزيز قوتها العسكرية. ولذلك وصلنا إلى مواجهات السنة ونصف السنة

الأخيرة، فيما حماس قوية ومسلحة أكثر، ولديها قدرات مضادة للمدركات وقذائف صاروخية ذات آماذ محسنة وكذلك بقوة رؤوسها الحربية".

وتابع يدلين أن على الحكومة الإسرائيلية، التي ستتشكل بعد الانتخابات المقبلة، "أن تقود تغييرات كبيرة في الميزان الإستراتيجي بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة، وثمة خمسة بدائل".

وبحسب يدلين، فإن البديل الأول هو "إدارة الصراع، وإحداث ظروف لتهدئة متواصلة وفي مركزها منطق دفاعي وردعي - إلى حين يرتكب أحد الجانبين خطأ ويشتعل قتال".
والبديل الثاني هو التوصل إلى "هدنة طويلة الأمد" بين إسرائيل وحماس. وتوقع أن إسرائيل لن توافق على "شروط حماس غير المقبولة"، ولذلك فإن "إمكانية التوصل إلى هدنة طويلة الأمد ستكون من خلال معركة عسكرية فقط وتؤدي إلى نتائج أفضل بكثير من الجرف الصامد".
والبديل الثالث، حسب يدلين، هو "دفع مصالحة داخلية فلسطينية، تشمل نزع سلاح القطاع، من أجل تمكين عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة - وهذا بديل يتناقض مع توجه الحكومة الحالية، التي ترى بوجود كيانات فلسطينيين منفصلين وضعيفين غاية هامة من أجل منع عودة إلى العملية السياسية".

وتابع يدلين أن "البديل الرابع هو فصل مطلق للقطاع عن إسرائيل. إغلاق المعابر إلى إسرائيل وفتح القطاع من خلال مخرج بحري وسيناء. والمشكلة الأساسية في هذا التوجه هو دفع قطاع غزة إلى أذرع إيران، في الطريق إلى مواجهة مستقبلية ليس بالإمكان منعها".
واعتبر يدلين أن "البديل الخامس هو شن حرب بهدف التسبب بانهيار الذراع العسكري لحماس أو حكم حماس، وبعد ذلك العمل على استقرار وبلورة الواقع المستقبلي في غزة".
وأشار إلى أن "كل واحد من هذه البدائل يمر عبر ضربة مبادر إليها وشديدة للغاية ضد الذراع العسكري لحماس، وبحرب عسكرية وسياسية مختلفة كلياً عن تلك التي دارت قبل خمس سنوات".

اتحاد المقاولين يهدد بتوسيع المقاطعة والتصعيد

أعلنت الهيئة العامة لاتحاد المقاولين في قطاع غزة تمسكها التام بقرار مقاطعة العطاءات في كافة المشاريع المحلية والدولية إلى حين الاستجابة لمطالبهم العادلة التي يلتف حولها القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية والقوى الفلسطينية؛ وجددت الهيئة العامة التزامها الكامل بقرارها الصادر في الأول من الشهر الجاري (1-8-2019)، القاضي بمقاطعة شراء وتسليم العطاءات في كافة مشاريع قطاع غزة من أجل كسر الصمت ورفع الظلم عبر استرداد حقوق المقاولين المتراكمة.

وأوضحت أن نضالها المطلبي مستمر الى حين الافراج عن مستحقات الارجاع الضريبي، والإنعتاق من نير آلية اعمار غزة (GRM) المقيتة، ومنع ازدواجية الضرائب من خلال العودة لختم الفواتير بوزارة المالية في رام الله، وإنصاف المقاولين جراء تدني أسعار العملات الدولية مقابل الشيكال وفق القانون.

وفوضت الهيئة العامة رئيس الاتحاد ومجلس الإدارة باتخاذ أقصى العقوبات بحق أي شركة تخرق قرار المقاطعة، وإعداد برنامج فعاليات احتجاجية بالشراكة والتنسيق مع القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية والقوى الحية لحماية أهم قلاع القطاع الخاص من الانهيار الوشيك.

وشدد رئيس الاتحاد أسامة كحيل أن الاتحاد لن يتراجع عن المطالبة بحقوق المقاولين وشركاءهم، مع فتح الباب لكل جهد مسئول وجاد ومحدد للاستجابة للقضايا المطروحة التي تحمي جوهر الدورة الاقتصادية، وتعزز صمود المحاصرين، وتساهم في الحد من البطالة، وتمنع تغول الفقر، وتحفظ كرامة رجال الأعمال والصناعيين والحرفيين.

وأكد نائب رئيس اتحاد الصناعات الفلسطينية بغزة، علي الحايك أن القطاع الخاص لا يتضامن مع اتحاد المقاولين فقط، بل هو شريك كامل في دعم ومساندة مطالب المقاولين التي تعبر عن قطاع الانشاءات الصناعية وكافة القطاعات الأخرى؛ وأعلن الحايك خلال مشاركته في الاجتماع مع لفيف من رجال الاقتصاد والأعمال والشخصيات الاعتبارية والتجار

وأصحاب المصانع، استعداد مؤسسات القطاع الخاص المشاركة الفاعلة في كافة الفعاليات التي يسطرها الاتحاد لرفع التحدي الاقتصادي الكبير ومواجهة تقويض ما تبقى من حياة في شرايين الاقتصاد الوطني.